بالنسبة الى تعداد السكان ، الى كميات هائلـــة ونوعيات معينة من السلاح للقيـــام بمسؤولياته الكبيرة . ودولة يسود التوتر حدودها ، بفعل واقعها الاستعماري وأهدافها التوسعية وسياستها العدوانية ، تحتاج الى أموال وامكانات ضخمة ترصدها للمجهود الحربي . ومثل هذه المسؤوليات تجبر المسؤولين الاسرائيليين على ايجاد مخرج لهذه المسألة الهامة دون الحاجة الى الاعتماد على مصادر خارجية لتأمـــين الحصول على السلاح لقواتها المسلحة بصورة مستمرة .

ثانيا ـــ عامل سياسي : ان الحصول على السلاح من اي مصدر خارجي ، ومهما كان صديقا ، لا يمكن أن يتم بالسهولة التي يعتقدها البعض . فهناك عوامل كثيرة تتحكم بهذا الامر . فالدول المنتجة للسلاح كثيرا ما تخضع لظروف معينـــة تفرض عليها في بعض الحالات منع تصديره الى أية جهة كانت ، كما تفرض عليها في حالات أخرى تحديد قيود على شحنه لاعتبارات سياسية او اقتصادية . وأكبر مثل على ذلك الحظر الفرنسي الذي فرض على تزويد اسرائيل بالسلاح . كما ان الحصول على السلاح يصبح في حالات كثيرة وسيلة للضغط السياسي يمارس بحق الدولة المبتاعـــة مما يضطرها في ظروف عـــدة للتصرف على نحو يتعارض مع مصالحها الوطنية ، تصل في بعض الحالات الى حد اعطاء بعض التنازلات السياسية او الاقتصادية او الاقليمية . ان انتاج السلاح أصبح في يومنا هذا ضرورة ملحة للتخلص والتحرر من مزاجات الدول المنتجة وميولها ومواقفها . لهذا أصبحت مسألة اقامة صناعة محلية لانتاج السلاح بالنسبة لاسرائيل مع الزمن أمرا على غاية من الاهمية .

ثالثا ـــ عامل اقتصادي ، تقاس قوة الدولة اقتصاديا بمدى قدرتها على الاكتفاء ذاتيا وبكمية الانتاج الذي يتوفر لديها لتصديره الى الخارج ليدر عليها كميات مـــن العملات الصعبة . وتكون الدولة قوية اقتصاديا عندما تزيد صادراتها على وارداتها . وفي يومنا هذا أصبحت تجارة السلاح وسيلة مربحة للدول المنتجة . وينوء اقتصاد كثير من الدول تحت ثقل الديون التي نجمت عن شرائها لكميات هائلة من السلاح للدفاع عن حدودها الاقليمية . ومع الزمن رفعت الدول المنتجة ثمن السلاح وفي حـــالات عدة فرضت دفع قيمته نقدا وبالعملات الصعبة . لهذا رأت دول عديدة في العالم ان من مصلحتها انتاج السلاح محليا لتخفف عن اقتصادها اعباء الدفع بالعملات الصعبة .

تسعى اسرائيل لان تصبح قوة اقتصادية رئيسية في المنطقة وهي بانتاجها للسلاح محليا تهدف الى توفير مبالغ طائلة من العملات الصعبة حتى تعزز بها ميزان مدفوعاتها. وهي حالة ستعطيها القدرة على توجيه جزء من هذه المبالغ نحو المشاريع الاقتصادية الرئيسية .

ظلت اسرائيل ترسل مبعوثيها الى الخارج في محاولة منهـــا للحصول على السلاح ووسائل انتاجه(٢). ومنذ بداية الصراع اعتبرت اسرائيل نفسها في تنافس مستمر مع العرب خاصة في الميادين التقنية وانتاج السلاح . كان عليهـــا أن تضع أساسا صلبا لصناعتها العسكرية وان تعي كل خطوة تخطوها في هذا المجال . ولهذا رأت ان تستفيد من دول أخرى متقدمة في هذا الميدان مثل فرنسا وبريطانيا والسويد .

لم تبن اسرائيل استراتيجيتها في مجال امتلاك السلاح والحصول عليه على أساس حاجتها منه قياسا لحجمها او لامكاناتها أو لطاقتها البشرية . فالدول عادة تقوم ببناء قواتها المسلحة علـــى اساس امكاناتها الاقتصادية وحجـــم طاقتها البشرية وقدرتها وامكانيتها على انتاج السلاح والحصول عليه لكن اسرائيل ضربت بهذه القاعدة عرض الحائط ، وراحت تبني قواتها المسلحة وتتوسع في صناعة الاسلحة وتحصل على الاجود منها من تلك المتوفرة في الاسواق العالمية بشكل يفوق امكاناتها وقدرتها كدولة صغيرة